القسم الثالث

ملخصات أبحاث علمية في الوقف

إدارة استثمارات الأوقاف الجامعية لتحقيق الاستدامة المالية
تصور مقترح

إعـداد:

د. عبدالله بن فالح الذيابي العتيبي

أكاديمي متخصص في الإدارة والتخطيط واستثمارات الأوقاف

رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط
من كلية التربية بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة عام ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م
نشرت هذه الدراسة ضمن سلسلة إصدارات ساعي العلمية (٣٧)
التي تصدرها مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف عام ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م

تعريف عام بالمؤلف:

أكاديمي متخصص في الإدارة والتخطيط واستثمارات الأوقاف، والتخصص الدقيق في الحوكمة والاستدامة المالية والاستثمار، ويعمل مدققًا لأنظمة الحوكمة ومستشارًا إداريًا لعدد من الشركات والجمعيات الأهلية، وله عدد من الأبحاث والدراسات العلمية المنشورة، وسفير جودة الإستراتيجية الوطنية للجودة لدى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس، وحاصل على عدد من الجوائز العلمية والمهنية.

الهدف العام للمادة العلمية:

الأوقاف هي أحد المصادر التمويلية الأصيلة للجامعات السعوديّة؛ ولذلك تحتاج إلى إدارة فعالة تهتم باستثماراتها وتوجيهها وفق أوليات وأساليب الاستثمار التي تؤدي إلى تعظيم أرباحها، وتنويع مواردها، من أجل تحقيق استدامتها المالية وأداء مهامها التمويلية على المدى البعيد.

وتأْتي هذه الدراســةُ لمعرفة واقع وأهمية إدارة استثمارات الأوقاف في الجامعات السعوديّة في ضوء أبعاد الاستدامة المالية، وبناء التصور المقترح لإدارة استثماراتها؛ لضمان استدامتها المالية وتحقيق أهدافها المنشودة.

ويهدف الكتاب في العموم إلى بناء تصور مقترح لأوقاف لجامعات السعودية لتحقيق الاستدامة المالية لها من خلال تحقيق أبعادها التالية: (التخطيط الإستراتيجي، والإدارة المالية الفعَّالــة، وتنويع مصادر التمويل، وتنويع الاســتثمار، والكفاءة المهنية للموارد البشرية) وذلك وفقًا لوجهة نظر القيادات (الأكاديمية، الوقفية).

وتهدف هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح لإدارة استثمارات الأوقاف بالجامعات السعوديّة لتحقيق الاستدامة المالية؛ وذلك من خلال الوصول إلى التالي:

١. التعرف على تقدير القيادات (الأكاديمية، والوقفية) في واقع إدارة استثمارات الأوقاف بالجامعات السعوديّة لتحقيق الاستدامة المالية.

٢. الكشف عن الفروق بين استجابات القيادات (الأكاديمية، والوقفية) حول تقديرهم لواقع إدارة استثمارات الأوقاف بالجامعات السعوديّة في الاستدامة المالية، وفقًا للمتغيرات محل الدراسة.

٣. التعرف على تقدير القيادات (الأكاديمية، والوقفية) لأهمية إدارة استثمارات الأوقاف بالجامعات السعوديّة في الاستدامة المالية.

٤. الكشف عن الفروق بين استجابات القيادات (الأكاديمية، والوقفية) حول تقديرهم لأهمية إدارة استثمارات الأوقاف بالجامعات السعوديّة في الاستدامة المالية، وفقًا للمتغيرات محل الدراسة.

٥. التعرف على المقترحات المستقبلية لإدارة استثمارات الأوقاف بالجامعات السعوديّة لتحقيق الاستدامة المالية من وجهة نظر خبراء الأوقاف في الجامعات السعوديّة.

٦. تقديم تصور مقترح لإدارة استثمارات الأوقاف بالجامعات السعوديّة لتحقيق الاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية:

إدارة الاستثمار ـ الاستدامة المالية ـ الأوقاف الجامعية.

أهمية المادة العلمية:

تتمثل أهميةُ الدراسة من أهمية الأثر الذي تقوم به أوقافُ الجامعات في توفير التمويل اللازم لعملية تطوير العملية التعليمية، وتجويد مخرجاتها، وتخفيف العبء عن الدولة نحو التزامها بالإنفاق على الجامعات، كما تأتي أهميتُها من أهمية الاستثمار في أموال الأوقاف بالجامعات السعوديّة؛ لتعظيم أرباحها، وتنويع مواردها واستثماراتها؛ لضمان استدامتها المالية.

وتتلخص أهميةُ الدراسة الحالية في الآتية:

١. تعد الدراسةُ الحالية من الدراسات الوصفية «المسحية» النادرة على - حد علم الباحث -، التي تناولت إدارةَ استثمارات الأوقاف بالجامعات السعوديّة في الاستدامة المالية.

٢. تأتي الدراسةُ استجابة لرؤية المملكة (٢٠٣٠) لإيجاد بدائل لعملية التمويل، وأيضًا للأهداف الإستراتيجيّة لوزارة التعليم التي نصت في هدفها السابع على تنويع مصادر تمويل مبتكرة، وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم (وزارة التعليم، ١٤٤١هـ).

٣. تعمل الدراسةُ الحاليةُ على تفعيل نظام الجامعات الجديد الذي نصت عليه المادة (٤٩) على أنَّ إيرادات الجامعة تتكون من عدة مصادر؛ من ضمنها: استثمارات الجامعة، وأوقافها (وزارة التعليم، ١٤٤١هـ).

٤. تقدم الدراسةُ الحاليةُ تصورًا مقترحًا في الاستدامة المالية لإدارة استثمارات أوقاف الجامعات السعوديّة، التي من المتوقع أنْ تفيد صُنَّاع ومتخذي القرار فيها.

٥. قد تفتح الدراسةُ الحاليةُ المجالَ لدراسات أخرى للوقوف على جميع الجوانب ذات الصلة بعملية تطوير إدارة استثمارات الأوقاف بالجامعات السعوديّة؛ لضمان استدامتها المالية..

أبرز موضوعات المادة العلمية:

اقتصرت الدراسةُ في حدودها الموضوعية على دراسة واقع وأهمية إدارة استثمارات الأوقاف بالجامعات السعوديّة في الاستدامة المالية ومنها: (التخطيط الإستراتيجيّ، والإدارة المالية الفعَّالة، وتنويع مصادر التمويل، وتنويع الاستثمار، والكفاءة المهنية للموارد البشرية)، والمقترحات المستقبلية لإدارة استثماراتها.

واقتصرت الدراسةُ في حدودها المكانية على الجامعات السعوديّة التي تفعِّل نظامَ الأوقاف، ولها استثمارات قائمة بناءً عليه، وهي: جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

وفي حدودها البشرية كان تطبيقها على القيادات الأكاديمية: عمداء الكليات والعمادات المساندة، وقيادات الأوقاف من أعضاء مجلس النظارة، أو مدير تنفيذيّ (أمين) لإدارة الأوقاف، ومساعد مدير (أمين)، ومدير إدارة (وحدة)، ورئيس لجنة في الجامعات السعوديّة، وخبراء الأوقاف في الجامعات السعوديّة، وقد جرى تطبيقُ الدراسة في الفصل الدراسيّ الثاني للعام الجامعيّ (١٤٤١ - ١٤٤٢هـ).

ووقعت الدراسة في فصول:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة:

تناول الباحث فيه خطة البحث، وتضمنت: المقدمة، والمشكلة، والأسئلة، والأهداف، والفرضيات، والأهمية، والمصطلحات، والحدود.

الفصل الثاني: أدبيات الدراسة، وتضمن ما يلي:

ذكر الباحثُ في هذا الفصل الإطار النظريّ، والدراسات السابقة، وقد عرض الإطار النظريّ من خلال مبحثين:

المبحث الأول: إدارة استثمارات الأوقاف الجامعية، ونماذج إدارتها في الجامعات:

وهو ينقسم قسمين:

القسم الأول: إدارة استثمارات الأوقاف الجامعية، واستعراض الباحث مفهوم وأهمية وأهداف إدارة استثمارات الأوقاف الجامعية، وأبرز العمليات الإداريّة لاستثماراتها، وأسس التنظيم الإداريّ للمؤسسات الوقفية، ومعايير إدارة استثمارات الأوقاف الجامعية، والمتطلبات اللازمة لإدارة استثمارات الأوقاف الجامعية، والصعوبات التي تواجه استثمارَ الأوقاف الجامعية، ومجالات استثمار أموال الأوقاف الجامعية.

القسم الثاني: نماذج لإدارة استثمارات الأوقاف بالجامعات السعودية: جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وتعدّ الأوقاف الجامعيةُ من أبرز مصادر التمويل التي يتميز بالثبات، والاستقرار، وتحقيق الاكتفاء الذاتيّ؛ لذلك تعتمد عليه كثيرٌ من الجامعات في الدول الغربية لتحقيق رسالتها، والوصول إلى أهدافها، من خلال الإدارة الفعَّالة لاستثمار أصولها وتعظيم عوائدها؛ ويعود ذلك لجودة عملياتها الاستثماريّة، وتوافر كفاءاتها البشرية، وإسهام بيئتها الجامعية، وبناء شراكاتها المجتمعية الفاعلة.

المبحث الثاني: الاستدامة المالية:

ذكر الباحث فيه أن لموضوع الاستدامة المالية في المؤسسات الوقفية بشكل عام والأوقاف الجامعية بشكل خاص أهمية كبيرة في مجال الرقابة والسياسات الرشيدة؛ ولذلك اهتمت تلك المؤسساتُ بالاستدامة المالية من خلال تحليل تقاريرها المالية، ويجب أن تُعنى بالتطوير المستمر للبنية التحية ذات الصلة بالعمل الماليّ، وتتطلب هذه العملية تنميةَ الموارد البشرية والمالية، والإدارة الفعَّالة للمخاطر، والوقاية منها؛ للوصول من خلالها إلى الاستدامة المالية، ومن هذا المنطلق سعى الباحث إلى الإلمام بموضوع الاستدامة المالية.

واستعرض في هذا المبحث المواضيع الآتية: مفهوم وأهمية الاستدامة المالية، ومتطلبات تحقيقها، وأبعادها، والصعوبات التي تواجهها المؤسسات لتحقيق استدامتها المالية.

كما قام الباحثُ بمسح الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد توصل إلى

عدد من الدراسات السابقة على المستوى المحليّ والعربيّ، والعالميّ في إدارة استثمارات الأوقاف الجامعية، والاستدامة المالية للجامعات تناولت موضوعَ الدراسة، ولكن بأهداف مختلفة عن أهدافها، ولم يجد الباحث - حسب علمه - دراسات تناولت إدارة الأوقاف الجامعية في الاستدامة المالية، وذكر أوجه الاتفاق والاختلاف بين دراسته والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: منهجية البحث وإجراءاته وأدواته.

تناول الباحثُ في هذا الفصل تحديدَ منهج الدراسة المناسب، ومجتمعها، والإشارة إلى أدواتها المستخدمة، وخطوات إعدادها، وطريقة التأكد من الخصائص السيكومترية لها، التي تقوم على الصدق والثبات، وكذا تحديد الأساليب الإحصائية الملائمة للإجابة على أسئلة الدراسة

الفصل الرابع: عرض، وتفسير، ومناقشة النتائج.

يتناول هذا الفصلُ نتائج الدراسة الحالية من خلال عرض استجابات أفراد المجتمع على تساؤلات الدراسة الحالية، ومناقشتها وفق المنهجية العلمية المتبعة في ذلك، وتفسيرها وفقًا للدراسات السابقة.

الفصل الخامس: التصور المقترح، وتوصيات البحث، وملخص نتائج البحث المقترحات البحثية المستقبلية:

تناول الباحثُ في هذا الفصل التصور المقترح للدراسة الحالية، الذي يقوم الهدف العامُّ للتصور المقترح في وضع آليات تطبيقية لتحقيق الاستدامة المالية لأوقاف الجامعات السعوديّة، كما قدّم عرضًا لملخص نتائج الدراسة، وأهم التوصيات ذات الصلة بها، وتقديمًا لبعض المقترحات البحثية.

أبرز التوصيات:

من خلال ما توصلت له الدراسةُ الميدانيةُ من نتائج تتعلق بدرجتي واقع وأهمية إدارة استثمارات أوقاف الجامعات في الاستدامة، أوصت الدراسة بما يلي:

١. أنْ تتبنى الجامعاتُ السعوديّة التصورَ المُقترحَ لإدارة استثمارات الأوقاف بالجامعات السعوديّة؛ لتحقيق استدامتها المالية، وضمان بقائها واستمرارها؛ وذلك بناءً على استجابات أفراد مجتمع الدراسة الحالية.

٢. أنْ تُنوِّع إدارة الأوقاف الجامعية في عمليات استثماراتها؛ وذلك حسب الاستثمار في القطاع الصناعيّ، والتنويع الاستثماريّ على المستوى المحليّ والدوليّ، والاستثمار في قطاع الخدمات، ومنهـا: (التعليميّ، والطبيّ، والاجتماعيّ،...)، والاعتماد على الاستثمار في القطاع العقاريّ.

٣. أنْ تُنوِّع إدارة الأوقاف الجامعية في عمليات مصادر التمويل؛ وذلك بالاستعانة بخبراء إعلاميين؛ لاستقطاب أوقاف جديدة للجامعة، وتخصيص نسبة ثابتة من عوائد الأنشـطة العلميـة للجامعة لصالح أوقـاف الجامعة، وعقْد شـراكات مجتمعية؛ بهدف استحداث أوقاف جديدة، وبناء آليات تشجِّع القطاع الخاص على تمويل أوقاف الجامعة.

٤. أنْ ترفع إدارة أوقاف الجامعة مستوى أداء إدارتها المالية؛ وذلك من خلال الاستعانة ببيوت خبرة؛ لبناء اسـتثمارات الأوقاف، والاستعانة بمراجع قانونيّ خارجيّ، وإتاحة المشاركة للموظفين في صنع القرار الاسـتثماريّ، والاعتماد على دراسات الجدوى للمشروعات الاستثماريّة.

٥. أنْ ترفـع إدارة الأوقاف الجامعية من الكفاءة المهنية لمواردها البشـرية؛ وذلك بتفعيل نظام الحوافز الوظيفية بأنواعها، واسـتقطاب الكفاءات البشرية، وابتعاث المتميزين من الموظفين؛ للحصول على مؤهلات علمية عُليا.

٦. أنْ ترفع إدارة الأوقاف الجامعية أداء عمليات تخطيطها الإسـتراتيجيّ؛ وذلك بتوافر البيانات لبناء خطتها الإسـتراتيجيّة، وتقويم خطتها الإستراتيجيّة من خلال مؤشـرات الأداء الماليّ، واعتمادها في خطتها الإستراتيجيّة على تنويع أدوات الاستثمار.

ومن خلال ما توصلت إليه الدراسةُ من نتائج، قدّم الباحث أهم المقترحات البحثية كما يلي:

١. إجراء دراسة علمية مماثلة على بقية الجامعات السعوديّة.

٢. إجراء دراسة علمية مقارنة بين واقع الاستدامة في الجامعات السعوديّة، والجامعات العالمية الرائدة في الأوقاف الجامعية.

٣. إجراء دراسة علمية لمعرفة جدوى الاستقلالية للأوقاف الجامعية في الاستدامة المالية.

٤. إجراء دراسة علمية لتقديم تصور مقترح للإدارة الإستراتيجيّة مدخلًا لإدارة استثمارات أوقاف الجامعات السعوديّة.

تعليق ختامي على البحث:

تحتاج الجامعات السعودية لإدارة استثمارات أوقافها وتحقيق استدامتها المالية، إلى إدارة بشرية مؤهلة تحقق تطلعات الجامعة من خلال تنويع الاستثمارات، ومصادر التمويل، ورفع مستوى أداء كلٍّ من: الإدارة المالية، والكفاءة المهنية للموارد البشرية، والتخطيط الإستراتيجي.

الأوقاف ودورها الثقافي والتعليمي بمصر في عهد محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨م)

إعـداد:
د. مصطفى محمود علي جمعة
متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر وتاريخ مصر الحديث

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير من قسم التاريخ بكلية الآداب
جامعة القاهرة عام ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م
نشرت هذه الدراسة ضمن سلسلة الرسائل الجامعية (٢٨)
ماجستير بمشروع مداد الوقف ـ التي تصدرها إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
بالهيئة العامة للأوقاف بدولة الكويت عام ١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٣م

تعريف عام بالمؤلف:

متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر وتاريخ مصر الحديث، وله عدد من الأبحاث والدراسات؛ منها: رسالة الماجستير التي بين أيدينا من جامعة القاهرة ٢٠١٥م، وطبعتها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، ورسالة الدكتوراه بعنوان: الأوقاف والمجتمع المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من جامعة عين شمس ٢٠٢٢م.

الهدف العام للمادة العلمية:

يعد نظام الوقف أحد أهم الأنظمة التي تركت أثرًا على الحياة في المجتمع المصري طوال عهده الإسلامي، وحتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، ولم يحظ بدراسة متأنية لأبعاده التعليمية والثقافية، فضلًا عن أن الاهتمام بالوقف بدأ متأخرًا مع بداية الثمانينيات من القرن العشرين، وتزامن ذلك مع الاهتمام بالمدارس

الحديثة من دون النظر إلى المدارس والكتاتيب التقليدية القائمة على دعم الأوقاف، وكل ذلك كان دافعًا قويًا لدراسة الأوقاف بكونها إحدى مؤسسات المجتمع التقليدي في مرحلة من أصعب المراحل التاريخية التي واجهتها، ومن خلال هذه الرسالة التي جاءت بعنوان «الأوقاف ودورها في الثقافة والتعليم في عهد محمد علي ١٨٤٨ - ١٨٠٥م».

وكان سبب اختيار الباحث لهذا الموضوع، - بالإضافة إلى مع ما ذُكر سابقًا - تلك المتغيرات التي طرأت على مؤسسة الوقف في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، وهي المرحلة التي شهدت صعود الدولة الحديثة المركزية التي لم تسمح بوجود كيان تنظيمي اجتماعي أو سياسي مستقل عنها في اتخاذ قراراته وإدارة شؤونه، وكذا عملت على إلغاء مؤسسات المجتمع التقليدية، حتى قضت تباعًا على التكوينات الأهلية التقليدية؛ لتنشئ مكانها مؤسسات حديثة.

أما سبب اختيار مدة الدراسة دون غيرها؛ فلأنها تبدأ بحدث مهم هو تولي محمد علي السلطة عام ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م، الذي اتخذ عددًا من الإجراءات في سياق بناء الدولة الحديثة، أضرت بمؤسسات المجتمع التقليدي عامة، والأوقاف خاصة، فقد تعرضت الأوقاف في عهده لعدد من الإجراءات التي نالت من استقلاليتها، حيث كانت سياسته مختلفة كل الاختلاف عمن سبقه من حكام مصر تجاه هذه المؤسسة، بل اتخذ إجراءات شديدة وقاسية حيالها، برزت في فرض الضرائب، والاستيلاء على كثير من الأطيان - (الأراض الزراعية، أو الأملاك الزراعية) - الموقوفة على مختلف النواحي الاجتماعية، خاصة بعد عملية مسح الأراضي الزراعية عام ١٢٢٧هـ/١٨١٢م؛ حيث تبين أن الأراضي الموقوفة بلغت مساحتها (٦٠٠) ألف فدان، وحاولت سلطة محمد علي أن تحُكم سيطرتها على الأوقاف، فأنشأت ديوان الأوقاف عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، لكن سرعان ما ثبت إخفاقه، وجرى إلغاؤه، وبلغ التدخل ذروته في شؤون الأوقاف عندما أصدر محمد علي قرارًا عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م بمنع إنشاء أوقاف جديدة، مما خلق نوعًا من الارتباك في هذه المؤسسة، وأيضًا اتجه إلى التعليم الحديث وتمويله، تاركًا التعليم الديني أو الموروث قائمًا على دعم الأوقاف له، كما أن الأهالي بالرغم من توجهات الدولة

الحديثة وسياساتها، بادروا برصد أوقاف كثيرة، كان من بينها: أراضٍ زراعية، وعقارات، وأدوات إنتاجٍ، موقوفة على التعليم بالكتاتيب والمدارس، والمساجد، والمكتبات، وغيرها، وحيث لا دراسة لأثر الأوقاف في الحياة العلمية والثقافية في تلك المرحلة، ووقف الباحث بالبحث عند سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م، وهي السنة التي ترك فيها محمد علي الحكم، ومع تولية عباس باشا الأول اتخذت الدولة سياسة أقل تشددًا من سياسة محمد علي، حيث ألغى عباس باشا قرار منع الوقف، ومن هنا ازدادت الأوقاف مرة أخرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مما استلزم دراستها بعمق؛ لذلك كانت إشكالية الدراسة تبدو في موقف محمد علي السلبي من نظام الوقف، وأثر ذلك على مسيرة الوقف في ذلك العهد.

وبهذا تهدف الدراسة إلى معالجة مشكلة علاقة الدولة الحديثة بالمؤسسات التقليدية للمجتمع، مثل: مؤسسة الأوقاف، هذه المشكلة التي تطورت بعد ذلك إلى صدام مباشر للدولة الحديثة مع مؤسسة الأوقاف وإخضاعها لسيطرتها، كما يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأغراض، منها: إلقاء الضوء على إسهام الوقف في النهضة العلمية والثقافية في عهد محمد علي، وبيان السياسة التي اتبعتها الحكومة في إدارة الأوقاف وتنظيمها، ويهدف إلى إبراز أثر أهالي مصر ورغبتهم في الرقي بالبلاد من خلال ما أوقفوه على مؤسسات التعليم المختلفة، وأيضًا دراسة أساليب استثمار الوقف وكيفية الاستفادة منه، وأيضًا إثراء المكتبة التاريخية ببحث يستفيد منه الدارس للتاريخ الحديث، وكذلك أثر الأوقاف في تفسير الجدلية العالقة بين المجتمع والدولة في عهد محمد علي، وكيف كانت الأوقاف أداة الوصل التي حالت دون تغوّل الدولة على المجتمع، مما عزز من بقاء المجال المشترك بينهما، على نحو أسهم في تأجيل تدهور الأوقاف في مصر قرابة قرن من الزمان. كما تهدف الدراسة إلى إبراز أثر الأوقاف غير الإسلامية في التعليم والثقافة خلال المرحلة الزمنية التي عُنِيَ بها البحث.

الكلمات المفتاحية:

الأوقاف ـ الثقافي ـ التعليمي ـ مصر ـ محمد علي.

أهمية المادة العلمية:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أن نظام الوقف له إسهام كبير في العملية التعليمية والثقافية في أحلك الأوقات التي تعرض لها، وأسهم إسهامًا كبيرًا في علاج مشكلة الأمية والتخلف التي تجثم على صدر المجتمع، وقد أسهم أيضًا في تغيير نوعية الحياة وتحسينها بإشاعة التكافل والبر والإحسان في عهد محمد علي وبعده، وتؤكد هذه الدراسة على أن نظام الوقف من أهم الأنظمة التي عرفها المجتمع المصري؛ لأنه يتماشى مع مبادئ الحرية الاقتصادية، ويعد من أفضل الأنظمة لتمويل الأنشطة العلمية والثقافية، كما تعود أهمية الدراسة إلى تناولها مرحلة من أهم المراحل التي تعرضت فيها مؤسسة الوقف لمجموعة من التحديات التي فرضت عليها نوعًا من القيود الوظيفية، فكان البحث بمنزلة اختبار لمدى قدرة المؤسسة الوقفية على التفاعل مع التحديات المعوقة لوظائفها على الصعيدين التعليمي والثقافي.

أبرز موضوعات المادة العلمية:

قسم الباحث الدراسة إلى تمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة.

فتناول في التمهيد: الحديث عن الأوقاف قبل عهد محمد علي في ثلاثة محاور، هي:

١. تعريف الوقف ومشروعيته، وأثره في الحياة العلمية، وتاريخه في مصر حتى الحكم العثماني.
٢. سياسة العثمانيين تجاه الأوقاف وأثرها في دعم الحركة العلمية.
٣. موقف الحملة الفرنسية من الأوقاف.

وتناول الفصل الأول بالتفصيل: الحديث عن الدولة والأوقاف في عهد محمد علي:

حيث ذكر الباحث أن تلك الحقبة التي تولى فيها محمد علي حكم مصر ١٢٢٠ - ١٢٦٥/ ١٨٠٥ - ١٨٤٨م، تعدُّ هي البداية الحقيقية لمرحلة اصطدام الدولة الحديثة بمؤسسة الأوقاف، ومحاولة فرض سياستها عليها، لذلك كان حتميًّا وقوع ذاك الصدام، في ظل حاكم يسعى لبناء إمبراطورية كبرى، ومشاريع عملاقة سخر من أجلها الموارد كافة، وتمثل تلك المرحلة أيضًا تراكم محاولات سابقة للاستيلاء على الأوقاف،

وقد ظهر ذلك بوضوح أيام المماليك والعثمانيين، إلا قوة العلماء أخرت ذلك الصدام، حتى ظهر الحاكم الذي يفرض رأيه بالقوة، ولكن لم تكن هناك - حينها - قوة مضادة؛ بل كانت تلك القوة قد ضعفت وتطرقت إليهـا عوامل الانهيار، واختفت أو كادت طبقة العلماء الأقوياء، مما سهل على الباشا أن يأمر فيطاع.

وكانت محاور هذا الفصل على النحو التالي:

١. سياسة الدولة الحديثة تجاه الأوقاف.
٢. الخصائص الاجتماعية للواقفين.
٣. إشراف الدولة على الأوقاف.
٤. الجهاز الإداري والمالي للأوقاف، وإدارة الأوقاف في عهد محمد علي، والتطورات الجديدة عليه.

وعالجت الدراسة في الفصل الثاني: الأوقاف على الكتاتيب:

حيث ذكر الباحث أن التعليم في مصـر ارتبط بالأوقاف ارتباطًا عضويًا وثيقًا في جميع الحقب التاريخية التي مرت بها مصر منذ الفتح الإسلامي وحتى منتصف القرن العشرين الميلادي، وقد برزت أجلّ مظاهر هذا الارتباط في قيام المساجد والجوامع بأداء الخدمات التعليمية والثقافية، سواء في ساحاتها أم في قاعات خاصة ملحقة بها، ثم تطورت تلك القاعات بمرور الزمن، حتى أصبحت مدارس تتسـع لأعداد كبيرة من الطالب، تدرس فيها مختلف العلوم والفنون، وقد وتناول الباحث في هذا الفصل عدة محاور هي:

١. علاقة الدولة الحديثة بمؤسسات الأوقاف التعليمية والثقافية.
٢. إسهام الأوقاف في دعم الكتاتيب واستمرارها.
٣. أنواع الأوقاف على الكتاتيب منها الأوقاف المشتركة ومنها الأوقاف الخيرية.
٤. أنواع الموقوفات على الكتاتيب كالأراضي، والدور، والحوانيت، والوكالات.
٥. الأوقاف والتدريس في الكتاتيب.
٦. هيئة التدريس في المكتب متمثلة في الفقيه والعريف.

٧. إسهام الأوقاف في دعم الكتاتيب عند أهل الذمة، سواء الأوقاف على مكاتب الأقباط أم الأوقاف على مكاتب اليهود.

وأما الفصل الثالث: فقد تناول إسهام الأوقاف الخيرية والأهلية في دعم المدارس الوقفية:

حيث ذكر الباحث أن ظهور المدارس المستقلة والمنفصلة عن المساجد وحلقاتها العلمية، جاء نتيجة للنمو الطبيعي لما سبقها من مؤسسات علمية، وكانت المدارس عبارة عن مؤسسات مستقلة، أُختير للتدريس فيها العلماء الأكفاء، وطلابها متفرغون، وأُوقفت لهم المصروفات والإعاشة والإنفاق، فضلًا عن الدراسة والعلاج، وكانت المدارس هي المرحلة التالية للتعليم الأولي، ويُعَدُّ عام ٤٥٩هـ/١٠٦٦م حدًا فاصلًا فيما يختص بأمكنة التعليم عند المسلمين المتمثلة في المساجد والكتاتيب، ففي هذا العام، افتتحت في بغداد أول مدرسة، من مجموعة المدارس الكثيرة والمنظمة التي أنشأها الوزير السلجوقي نظام الملك، وقد انتشرت تلك المدارس في العالم الإسلامي، حتى شملت البلدان والعواصم والقرى، وقد تناول الباحث في هذا الفصل في المحاور التالية:

١. أثر الأوقاف في قيام المدراس واستمرارها قبل عهد محمد علي.
٢. الأوقاف على المدارس في عهد محمد علي.
٣. إسهام الوقف الخيري في دعم المدارس.
٤. أنواع الموقوفات على المدراس والحفاظ عليها، وإمدادها بالأموال اللازمة للصرف.
٥. بيان التجاوزات على أوقاف المدارس.
٦. عمارة المدارس وصيانة أوقافها.
٧. هيئة التدريس في المدارس الوقفية.
٨. مناهج التدريس.
٩. الوظائف الإدارية، والمالية، والخدمية، والفنية في المدارس.
١٠. أثر الأوقاف في قيام المدارس المسيحية واليهودية.
١١. الوقف على فقراء أهل العلم.

وتناول الفصل الرابع الأوقاف على التعليم بالمؤسسات الدينية:

حيث تطرق الباحث فيه إلى المؤسسات الدينية في الإسلام، ومنها: المساجد، والزوايا، والتكايا، والبيمارستانات، كما وضح أثر الأوقاف في دعم الحركة العلمية والثقافية في الأزهر، وكان المسجد أول هذه المؤسسات الدينية في الإسلام، فهو المركز الأول للإشعاع الروحي؛ لأنه مكان للعبادة والتعليم، وموطن للتذكر، والتفكر، والتوجيه، ولم تكن رسالة المسجد في الإسلام مقصورة على الناحية الدينية وحدها، بل كانت المساجد ولا تزال مفتوحة الأبواب، لا يرد عنها طالب علم أو قاصد ثقافة، وظل يتبوأ مكان الصدارة في اهتمامات المسلمين، ليبدو دائمًا في صورة المؤسسة الأولى في الإسلام، وينفرد بالكثرة العددية عن كل ما عداه من المباني؛ بحيث لم تخل مدينة أو قرية في عالم الإسلام - على اتساع رقعته - من مسجد أو أكثر تماشيًا مع حجم المدينة وعدد سكانها.

ومع الدراسة في الكتاتيب والمدارس كانت المساجد والزوايا والتكايا تقوم بوظيفة تعليمية وثقافية مُهمة من خلال التدريس في عدد من المساجد الكبرى في البلاد، وبفضل الأوقاف تحولت بعض المساجد إلى جوامع كبيرة ترتب فيها الدروس، ولعل السبب في جعل المسجد مركزًا ثقافيًا تعليميًا، هو أن الدراسات في سني الإسلام الأولى كانت دراسات دينية، وهذه تتصل بالمساجد أوثق اتصال، كما أن بعضها كان يتخذ مقرًا للكتاتيب والمدارس التي تعد طلابها للدراسة في الأزهر، وكان كبار علماء العصر يتولون التدريس في المساجد والجوامع.

وكانت دروس العلم المفتوحة التي تلقى للعامة بالمساجد هي الصيغة الأكثر شيوعًا، ولذلك حرص كثير من الواقفين على تخصيص مرتبات من ريع وقفياتهم للعلماء، والوعاظ، والمدرسين الذين يقومون بإلقاء تلك الدروس، إما بالمساجد التي أنشأها الواقفون أنفسهم، أو ببعض الجوامع الكبرى التي ارتبطت بأسماء بعض العلماء والصالحين.

وقد كان رواد المساجد، وبالأخص طلبة العلم منهم، من أكثر شرائح المجتمع استفادة من ريع الأوقاف، فالمساجد التي يتعلمون فيها وجميع مرافقها ومعظم

خدماتها، كانت من نــوع الوقف الخيري والأهلي، مما وفر على طلبة العلم عدم دفع رسوم لقاء دخولهم إلى تلك المؤسسات واســتفادتهم من خدماتها، وكان المسجد مدرسة كبرى يتلقى فيها الطالب العلوم الدينية من فقه، وتفسير، وحديث، وكذلك العلــوم اللغوية من نحــو، وبلاغة، وأدب، وتاريخ إســلامي، وغير ذلــك من العلوم المفيدة، وكان ملجأ للقضاء والحكم بين الناس، وقد حرص كثير من الواقفين على أن يقوم بالتدريس في تلك المساجد خيرة العلماء من أهل مصر، وبخاصة الموجودون في الأزهر، وذلك في مدن مصر المختلفة وأقاليمها، وتناول الباحث في هذا الفصل عدة محاور منها:

١. الأوقاف على التعليم بالمساجد في القاهرة.
٢. الأوقاف على التعليم بالمساجد في الوجه البحري.
٣. الأوقاف على التعليم بالمساجد في الوجه القبلي.
٤. الأوقاف على التعليم في الزوايا.
٥. الأوقاف على التعليم في البيمارستانات والتكايا.
٦. الأوقاف على الحياة العلمية والتعليمية في الأزهر.

وكان الفصل الخامس محاولة لدراسة أثر الأوقاف في إمداد المكتبات بالدعم اللازم لها:

حيــث تطــرق الباحث في هــذا الفصل إلــى اهتمام محمــد علي بوقــف الكتب والمكتبات، والتطورات الجديدة على وقف الكتب والمكتبات، وأثر المكتبات في التعلم والتعليم؛ حيث تعد المكتبات من أبرز وسائل التقدم العلمي والمعرفي، وكان لها إسهام كبير، سواء في حياة الأشخاص أم الأمم والجماعات، ووجدت تلك المكتبات منذ زمن بعيد، اقتناها أولو العلم وأصحاب الفكر، وكان لعناية المســلمين بإنشاء دور الكتب والمكتبات أثر كبير في تيسير سبل الثقافة والتعليم، وتشجيع الطالب على الاستمرار في الدراسة ومواصلة البحث، وقد انتشــرت - المكتبات - في الإسلام انتشارًا عظيمًا يدعو إلى الفخر والإعجاب.

وكان لجواز وقف المنقول في الفقه الإسلام أثر كبير في انتشار الوقف على الكتب والمكتبات، فبينما كان الإمام أبو حنيفة يرى عدم جواز وقف المنقول لفقدان شرط التأبيد، كان محمد الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة يرى جواز وقف أي شيء يكون الناس قد تعارفوا على وقفه، وأجاز كل من الأئمة: الشافعي ومالك وابن حنبل وقف كل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء أصله وجواز بيعه، ومن المنقولات التي كثر التداول بها وَعُهِدَ وقفها المصاحف والكتب، فيجوز وقفها على المساجد والمدارس وطلبة العلم.

ومن هنا كان لوقف الكتب والمكتبات وجهة شرعية، حفزت الكثيرين على الإسهام به، وكان لتلك الأوقاف إسهامات في إمداد المكتبات بالأموال اللازمة لبقائها، والصرف عليها وعلى موظفيها، وكذلك تزويدها بالكتب والإصدارات الحديثة مهما غلت أثمانها، وترجمة ما يفد إليها من اللغات الأخرى، لتستمر في إمداد المجتمع بأسباب الثقافة، وقد فصل الباحث ذلك عبر عدة محاور منها:

١. الأوقاف على المكتبات وأحوالها قبل عهد محمد علي.
٢. اهتمام محمد علي بوقف الكتب والمكتبات.
٣. التطورات الجديدة على وقف الكتب والمكتبات في عهد محمد علي.
٤. الأوقاف على المكتبات.
٥. الأوقاف على الكتب.
٦. الأوقاف على مكتبات المدارس.
٧. الأوقاف على مكتبات المساجد.
٨. الوقف ومكتبة الجامع الأزهر.
٩. الأوقاف ومكتبات أروقة الأزهر.
١٠. الأوقاف ومكتبات الكتاتيب والزوايا والتكايا.
١١. الوقف ومكتبات الكنائس والأديرة.

وكانت الخاتمة صياغة لأثر الأوقاف في الحياة العلمية والثقافية في مصر، كما يعدّ البحث مكملًا لكثير من الدراسات التي تحدثت عن التعليم والثقافة في مصر عبر القرون الماضية وفي المجالات العلمية.

أبرز النتائج:

بعد دراسة سياسة محمد علي تجاه الأوقاف في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، تبين أنه استطاع أن يبسط يده على أراضي القطر المصري كافة بما فيها أراضي الأوقاف، وأن يفرض عليها الضرائب، ويستولي على بعضها إما عنوة وإما لعدم وجود وثائق تفيد وقفها، وأكدت الدراسة أن حقبة حكم محمد علي هي المرحلة الأولى في تاريخ الأوقاف التي خضعت فيها تلك المؤسسة لسياساته، وعلى الرغم مما أصاب الأوقاف في عهد محمد علي إلا أن أثرها التعليمي والثقافي كان قائمًا بفضل الله ﷻ ثم بفضل جهود العلماء والملخصين بمعارضتهم لسياسة محمد علي، وأن الأوقاف التي أُنشئت في ذلك العهد كان لها أثر في زيادة عدد المساجد والمدارس والمكتبات والكتاتيب والتكايا وغيرها، وكانت أهم نتائجها إسهام الأهالي في تحمل عبء القيام بما تحتاجه هذه الأوقاف، في الوقت الذي غفلت فيه الدولة عن تقديم الدعم لها، واتجاهها بكامل طاقتها لدعم مشاريع أخرى منها المدارس الحديثة التي أنشأتها والتي كانت مختلفة عنها قلبًا وقالبًا، وبفضل الله ﷻ ثم بفضل تلك الأوقاف وُجد حراك ثقافي كبير، لوحظ أثره من خلال الإقبال المستمر على أماكن وجود العلم والتعلم، كما أشارت الدراسة إلى أن الدولة لم تقدم أي دعم يذكر للأوقاف بشكل عام وأوقاف المكتبات بشكل خاص، فلم يكن هناك من طريقة لدعمها إلا من خلال الأوقاف حتى تستمر في تقديم ألوان الثقافة، وأكدت الدراسة أن المرأة المصرية لم تتخلف في هذا المضمار، فشاركت بأوقافها في دعم جميع مؤسسات الوقف التعليمية والثقافية، سواء الكتاتيب أم المدارس أم المساجد أم المكتبات، وأشارت الدراسة أيضًا إلى تنوع الفئات الاجتماعية للواقفين.

تعليق ختامي على البحث:

أتت هذه الدراسة لترصد إسهامات الأوقاف في الحياة التعليمية والثقافية في عصر محمد على من خلال دراسة علمية وثائقية متعمقة ومتأنية، استندت على وثائق المحكمة الشرعية وحجج وزارة الأوقاف، ووثائق الكاتدرائية المرقسية بالعباسية

مصادر أولية، ولأول مرة يعتمد عليها في هذا المجـال للوقوف على أثر الأوقاف في النهضـة العلمية والثقافية ومسـاعدة المؤسسـات التقليدية كالكتاتيـب والمدارس والمسـاجد والمكتبات على الاستمرار في أداء رسـالتها، وذلك في حقبة من أصعب الحقب التاريخية التي واجهت مؤسسـة الأوقاف؛ لعله يسـهم في مزيد من الإيضاح وإزالة اللبس وكشف أثر الأوقاف في المجتمع المصري في عصر محمد على، وبالجملة تعد هذه الدراسـة من الدراسات التي ترصد حركة تطور المجتمع من خلال مؤسسة الأوقاف التي أمدت الحياة التعليمية والثقافية بـروح جديدة وبذلك أوضحت أثارها على الحياة الاجتماعية في هذا العصر.